إن قوة اليمن الاتحادي تكمن في سيادة القانون وصون كرامة الإنسان تحقيق





لبلدية (الصرف الصحي) الذي بدوره يقول لا

يوجد خطر من البناء في الوقت الذي يوجد

هناك أنبوب رئيسي للصرف الصحي لأ نعرف

على أي أساس تمت الموافقة على البناء عليه

يث لابد من محاسبة من إعطاهم الحق بالبناء

درجة أساسية وأما عن دور الجهات المسئولة في

للديرية لا يوجد لديهم حس المسئولية تجاه

المواطنين كما إننا نفتقر إلى السلطة القضائية

وكنذا النيابة وأيضاً البلدية فدورها مغيب

تماماً... موجهاً رسالة إلى مدير عام الحجاز

مول على وجه الخصوص الأخ "خالد باقيس"

الذي هو متفهم لوضعنا إلى حد ما ونقول له

نحن ضد الإضرار في حق سكان حي ريمي لسنا

ضد أن تستثمر، وأيضاً نطلب من المجلس المحلى

بالمديرية أن يعمل على حل هذه المشكلة من

جذورها لكي لا يقع هناك ضحايا ونخسر الكثير

ساهم في خلق فرص عمل

تحدث إلينا بدوره في هذا الصدد وقال: نحن نعمل على تجهيز المرحلة

الثانية من الحجاز مول التي تضم أكثر من (200) محل تجاري وهذا

يساعد في حل مشكلة البطالة وأيضاً العمل على تنمية مديرية

المنصورة بشكل عام... مشيراً إلى أن المرحلة الأولى من الحجاز ساهمت

في توظيف أكثر من (300) شاب وشابة من أبناء عدن وأن شاء الله

سنواصل هذا في المرحلة الثانية حيث ستساهم في خلق (300 ـ 400)

فرصة عمل وهذا يعود بالنفع على أبناء المنصورة بوجه عام وأبناء الحي

وأما بالنسبة للمعوقات التي تواجهنا في هذا المشروع فهي كثيرة

منها معوقات بسبب الانفلات الأمني الحاصل بشكل العام، ولكن حاولنا

أن نتفاداها قدر الإمكان، كما أننا نواجه مشاكل دائماً مع أشخاص

فنحاول أن نحلها بطرقنا الخاصة ونتجاوزها بالجلوس معهم على

سبيل المثال يحضر إلينا شخص ويقول لا تعمل سفلتة وكل شخص

له وجهة نظر فنحن لا نريد أن نصطدم مع أي شخص من أبناء الحي،

وبالنسبة للمبنى القائم الذي تبلغ مساحته (1800) متر مربع نمتلك

وثائق من الجهات الرسمية تعطينا حق الملكية، كما نمتلك مساحة

(3000) متر مربع نستهلك منها تقريباً نصف المساحة المسموحة لنا،

وأما النصف الباقي بدأنا في الاستفادة منها في هذه الأيام كما أننا

لدينا أوراق موثقة من الجهات الرسمية ما يثبت بأننا نمتلك تلك

المساحة كاملة، وأما عن المبنى الذي تم إضافته فهو مبنى موثق أيضاً.

لا نرضى بالضرر وفيما يتعلق بمشكلة المجاري والضرف الصحي يقول مدير عام

مجموعة باقيس التجارية: أولا نحن لا نرضى بالضرر لأي شخص

ولم نعمل على حفرها من ذات أنفسنا.. مشيراً إلى أنه ليس لديه خبرة

في هذا المجال، والمجاري من ضمن الأمور التي يجهزها المالك لمستثمر

العقار في حالة طفحها من المؤكد سيتضرر منها الجميع وأنا لا اعرف

ما هي مشكلة المجاري معنا كما سمعت من سكان الحي بأنه خط راجع

للمجاري.. مؤكداً أنه لا يعرف عن وضعها عندما تم حفرها وربطها

وقال : نحن لم نقم بربطها بشكل عشوائي، وإنما كانت تحت إشراف

وبحضور البلدية هم الذين قاموا بربطها .. ونحن من خلال صحيفة

14 أكتوبر نطلب من سكان الحي وضع حلول لهذه المشكلة ونحن على

أتم الاستعداد لتنفيذها والضغط على المالك لتحويل المجاري إلى

مكان مناسب وربطها بشبكة أخرى أو سدها أو العمل على وجود حل

ر ـــي جميع ، 2 سرت. وفيما يخص المولدات • • • • • • •

لأخ/ خالد على سالم تاقيس مدير عام مجموعة باقيس التجارية

إن قوة اليمن الاتحادي تكمن في سيادة القانون وصون كرامة الإنسان



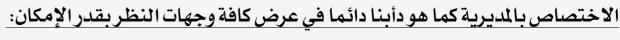




إعادة الروح الجمالية والحضارية لمحافظة عدن شيء ضروري كعاصمة اقتصادية وتجارية وكثغر وواجهة لليمن على خليج عدن والبحر العربي ، حيث توالت التوجيهات بإزالة البناء العشوائي في محافظة عدن وتشجيع الاستثمار.

وبما أن حي ريمي في منطقة المنصورة التي بنيت على أسس حضارية مراعية لكل المقاييس بما فيها المناخ الحار لمحافظة عدن، والتي بنيت كمدينة متكاملة الا انه وبقدرة قادر اكتظت الأسواق بأكوام القمامة وتم البناء في أماكن الفراغات والمتنفسات والحدائق وملاعب الأطفال و السطوعلى كل متنفس فيها وبنيت فيها مبان (استثمارية) فيها أحواش مسقوفة وغير مسقوفة وهو ما تسبب بحدوث مشاكل بين الجيران و أصحاب الاستثمار وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الصرف الصحي وتسربه إلى الحي الذي تعتبر مساحته مواقع خدمات عامة تؤكدها الأنظمة واللوائح والتعليمات.

في تحقيقنا هذا نتطرق إلى أساس المشكلة بين سكان حي ريمي بالمنصورة والمستثمر وما يقوله سكان الحي والمستثمر ونعرض أيضا إلى المعنيين أصحاب







تحقيقوتصوير/مواهببامعبد

سكان الحي يناشدون الجهات المعنية بعدن سرعة رفع الضرر عنهم

سامي هاشم: وجود أشخاص مرتشون يعملون في (الصرف الصحي) لن يحل المشكلة

صلاح البركاني: نطالب المسؤولين بسرعة حل المشكلة قبل تفاقمها ووقوع ضحايا

على حسن مانع: حاولنا حل المشكلة بشكل ودي ولكن مع الأسف لم نتمكن

د. سيف علي: سبب المشكلة المولدات الكهربائية وتسرب الصرف الصحي

تهديد الحي بالسلاح في بداية تحقيقنا التقينا بالمواطن سام

ماشم وهو من سكان حي ريمي بمديرية المنصورة خلف مجمع الحجاز مول حيث تحدث إلينا قائلا ما تعانيه الحارة من مشاكل ليس بالقليل ،منها طفح مياه الصرف الصحي المنتشرة بداخل الحي، وكذلك الإزعاج الذي تصدره المولدات الكهربائية التابعة لمجمع الحجاز مول وغيرها من المعاناة منها أيضا قيام المستثمر بالبناء العشوائي و خروجه عن المساحة المسموح بها له وأيضاً عمل على بناء غرفة كهرباء فوق (انبوب صرف صحي) بيب مجاري وهو ما يتسبب بأضرار صحية على سكان الحي وعند مواجهتنا للمستثمر بهذه المشاكل يقوم بإحضار مجموعة من المسلحين ويتم من قبلهم تهديد الحي بكاملة بالسلاح فنحن نرفض هذا التعامل معنا بهذه الطريقة ونحن على هذه المشكلة منذ (3)أشهر وإلى اليوم لم نتمكن من حلها.. بالرغم من تُواجد منشآت

تجارية أخرى بجانبنا مثل "بن معمر والبنك الدولي" ولكن لم نتعرض لما نتعرض له حالياً من مجمع الحجاز مول في المرحلة الأولى والثانية. وأضاف سامي هاشم: توجهنا إلى العديد من الجهات المعنية في عدن منها مكتب ديوان محافظ محافظة عدن من أجل حل مشكلة المجارى والصرف الصحى وقد تم التجاوب معنا من قبلهم وإعطاؤنا توجيهات بوقف عمل المجاري، ولكن مع الأسف الشديد لم يتم وقفهم والسبب بذلك يرجع إلى وجود أشخاص مرتشين يعملون في البلدية (الصرف الصحى) رغم تعهدهم لنا بأنها لن تفيض مرة أخرى إلى الحي وحالياً توجهنا إلى مكتب الأشغال وكذا مدير عام مديرية المنصورة ونطالبهم نحن سكان حي ريمي أن يوقفوه عند حده ونطالبهم بحل هذه المشكلة

مسئولون يتهربون من المسئولية

وتحدث المواطن صلاح البركاني (من سكان الحي) عن المعاناة التي بعاني منها سكان حي ريمي بالمنصورة وقال: نحن نعانى من مشاكل عديدة فمنذ إقامة هذا المشروع والمشاكل لا تنتهى وأول هذه المشاكل هو الإزعاج المنبعث من المولدات الكهربائية الذي تقدر بقوة (1) ميجا وات، وأيضاً كثرة المستودعات الخلفية للمجمع الذي يستمر العمل فيها تقريباً على مدى (24) ساعة لا يراعى فيها حرمة المنازل القريبة منها. وأضاف صلاح إن لدى المستثمر مجموعة من المسلحين متأهبين في حالة اعتراض أي شخص من السكان يتم إطلاق الرصاص عليه .

واكد صلاح انه تم التوجه إلى الجهات المختصة والمسئولة.. لكن عده لبت في الأمر بهذه الطريقة يدفع المواطنين إلى الفوضي وأضاف :من خلال الصحيفة نطالب المسئولين بوضع حل المشكلة قبل تفاقمها ويصبح هناك ضحايا من شباب الحي فنحن نحملهم كافة المسئولية في حالة حدوث أي مشكلة..وبصراحة أصبح سكان الحي في حالة من الغضب عندما حركنا الموضوع من خلال المتابعة بدأ المعنيون يتهربون من المسئولية وما نريده منهم هو كشف الحقيقة لنا أو العمل على توقيفه عند حده وأن يلتزم بما عليه تجاهنا. وأشار البركاني في سياق حديثه إلينا قائلاً: نحن لسنا ضد إقامة

مناسب في وسط الشارع. استفزاز المواطنين

وفي أثناء حديثنا مع عدد من المواطنين جاء إلينا رجل مسن يدعى علي حسن مانع وطلب منا إفساح المجال له بالتحدث عن هذه المشكلة التّي يعاني منها سكان حي ريمي حيث تحدث غاضباً: جاء احد المستثمرين إلى العمل في العمارتين المقامتين أمام منازلنا، ولكن



كثر آماناً بعد تخوفهم من وقوع كارثة من وراء ذلك إضافة إلى انبعاث

وأضاف أن التقصير يقع على الجهات المختصة في المديرية التي

الكربونات المضرة هي الأخرى بالصحة.

جراحة عامة في مستوصف كائن بالقرب من مجمع الحجاز موا على استفزاز المواطنين .ونحن مواطنون مسالمون لا نريد افتعال وقال لنا: إن هؤلًّاء المواطنين يسكنون الحي منذ(30 ً 40) عاماً وليسر المشاكل معه أو مع غيره من المستثمرين ولكن ما نريده هو الهدوء من المعقول أن تحدث لهم مضايقة أو أضرار صحية وهم في داخل والسكينة ومنع طفح المجاري الناتجة عن البناء فوق بيبات (أنابيب منازلهم من قبل مستثمر الحجاز مول وكذا إزعاج سكان هذا الحي مصلى أو بيوت يذكر فيها الله فنحن معترضون على موقعه فهو غير الصرف الصحي لحي ريمي وفي البداية حاولنا حل المشكلة بشكل ودي الذين لا يريدون المشاكل.. مؤكداً أنهم ليسوا معترضين على الاستثمار ولكن مع الأسف لم نتمكن من حلها وبعد ذلك توجهنا إلى المجلس بل هم مشجعون له وهم ليس ضد أي شخص لذاته وإنما هم ينبذون المحلى بالمديرية وكذا مكتب المحافظة.. مؤكداً أن المولدات تعمل على الفساد والإضرار بهم، وما يحدث حاليا بحي ريمي من مشاكل سببها كثرة المولدات الكهربائية والاهتزازات التي تبعث منها وكذا تسرب مدى(24) ساعة وتنبعث منها مواد كربونية وكذا غازات ضارة تنذر بوقوع كارثة صحية بين أِوساط المواطنين. مياه الصرف الصحى من تحتها، فالناس يريدون تحويلها إلى أماكن

خوفا من وقوع كارثة

وأثناء تجولنا في الحي استوقفنا الدكتور سيف علي حسن استشاري

حوله جيدة كما انه سيراعي

مصلحة الجميع وليس مصلحته

ونحن مستعدون لتقديم المساعدة

له في حالة حدوث أي إشكالية،

وليس العكس وما اتضح لنا هو

أن لديه طموحات أخـرى وكما

انه متنفذ ولديه من يعمل على

التصدي لنا، فان بإمكانه إزالة البيوت المجاورة للحجاز مول..

وأضاف العم على ان المستثمر





أمين عام محلي المنصورة أحمد صالح الحيدري:

اتفقنا على خمس نقاط ترضي الجميع سيتم التوقيع عليها بحضور الطرفين

الكهربائية يقول: نحن لا توجد لدينا أي مشكلة بدلاً من أن نحضر مولداً بقوة (1) ميجا وات ويسبب أضراراً وإزعاجاً للسكان سنعمل على إحضار مولد نص ميجا وات، رغم انه لا يفي بالغرض لكن من اجل رفع الضرر وسنعمل على وضعه في أي مكان يختارونه في الجهة الخلفية للمول، وأما بالنسبة لوضع المصلى في الشارع فقال: هو مصلى مؤقت لعدم وجود مساحة خالية وفي المرحلة الثانية سنعمل على بناء مصلى

الاستعانة بمكتب المديرية

وبدوره تحدث الأخ أحمد صالح الحيدري أمين عام مديرية المنصورة قائلاً: نحنٍ نعمل على تشجيع الاستثمار والمستثمرين ورأس المال وخصوصاً بأنه يعمل على تشّغيل وتوفير فرص عمل لعدد كبير من العاطلين بشكل عام على مستوى محافظة عدن. لذا فإِذا كان للمستثمر مدخل سليم وقانوني لا أحد يقف أمامه.. مؤكداً بأنهم سيقفون بوجه أي عمل خارج عن القانون سواءً أكان من المستثمر أو من المواطن، بالنسبة لإجراءات المستثمر للحجازمول فهي سليمة وقانونية 100 % ولكن الناس في بعض الأحيان يتفاعلون مع الشيء بعكس ما يرونه ومعرفة ما هي حقيقة ذلك وبالنسبة للمساحة الخلفية للمرحلة الثانية للحجاز مول التي تبلغ مساحتها (40 في 80)متراً والأهالي يظنون بأنها (20 في 80) متراً.. كما توجد هناك مساحة تبلغ حوالي(13) متراً لم يستغلها بعد فهي من الملكية المصروفة له من أراضي الدولة وعقاراتها وهو يبني في

وأضاف أمين عام مديرية المنصورة قائلا: مشكلة الصرف الصحى ليست مشكلتنا بل مشكلة من صرف الأرضية التي تبلغ مساحتها (40 في 80) متراً والتي جاءت فوق الانبوب الرئيسي للمجاري فهي مسؤولية الجهة التي قامت بصرف الأرضية للمستثمر منذ البداية والتي كان من المفروض أن تتأكد من عدم وجود خدمات تحتها مثل خطوط الكهرباء والهواتف وغرف تفتيش للصرف الصحي وأيضا

عندما تم صرف المساحة

وعندما توجهنا للأخ أحمد صالح الحيدري أمين عام مديرية المنصورة بهذا السؤال عن ما هو دوركم في حالة معرفتكم بوجود أنبوب خط رئيسي للمجاري باعتباركم مجلساً محلياً في المديرية؟ وما هي الإجراءات التي تتخذونها ضد من يقوم بذلك؟ فأجاب قائلاً: نحن عرفنا بهذا عندما تم صرف المساحة للمستثمر ومن يتحمل المسئولية هم مسؤولو "الصرف الصحى" لأنهم لا يخضعون لمكتبنا مباشرة فعندما يعملون على صرف ترخيص ربط شبكة أو مجاري من المفترض أن يستعينوا بمكتب المديرية فمشكلة المجاري تقع مسئوليتها على أصحاب المجاري الذين هم مكلفون بحل هذه المشكلة، ولكن ما يحدث هو عكس ذلك ونحن لا نعرف أين تكون خطوط المجاري.. علماً بأننا قمنا بصرف ترخيص له بالنسبة للخلفية التي توجد عليها القوائم وقد صرفت على أساس أن يعمل بها هناجر ثابتة وليس بناء مسلحاً. ويضيف: تم الجلوس مع الأهالي حيث كان احتجاجهم على مكان وضع المولد في الجهة المحاذية لهم بدرجة رئيسية هذا ولد لديهم إزعاجاً رغم أن المولدات لا تصدر أي إزعاج فهي من النوع الكاتم وخرجنا معهم بخمس نقاط ستعمم على الجميع أولاها أن يتم تغيير مكان المولد بحيث يتم نقله إلى جهة أخرى من الحي في مكان لا يكون منه ضرر ولا ضرار، وأيضاً سيتم توفير حماية خاصة للحجاز مول والتي ستكون مهمتها حماية المركز وحرمه فقط وستمنع من التجول في الحي، كما سيتم التحقيق في قضية الأشخاص الدين تم حبسهم من قبل الشرطة دون أي ذنب، وأيضاً سيكون هناك التزام من قبل المواطنين بألا يتسببوا في أية إشكالية أو عرقلة أو إساءة لعمل المركز وأن يكونوا متعاونين معه، وأخيراً في حالة احتياج المركز للعمالة ستكون الأولوية

لأبناء الحي هذا سيكون بمحضر رسمي بحضور الطرفين. غير مطابقة للقانون

ونختم هذا التحقيق بحديث مع المهندس وليد منصور عثمان الصراري نائب مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة عدن الذي قال: في البداية نشكر الصحيفة على متابعتها لقضايا المواطنين

المستثمر خالد علي سالم باقيس: أوراقنا رسمية وموثقة ولا نريد الاصطدام مع أبناء الحي

المهندس وليد الصراري نائب مدير مكتب الأشغال العامة والطرق بعدن: نضايا المواطنين والتي تخص المصلحة العامة في إطار محافظة سروع استراتيجي يخدم أبناء المنطقة بشكل عام إلا انه صادف صدور بعض الأمور غير مطابقة للقانون وخصوصاً في البناء أو

الأعمال المنفذة في المشروع مخالفة للقانون

على ضرورة إزالة الأعمال المخالفة للقانون من اجل تجنب العديد المرحلة الأولى والثانية لمركز الحجاز مول التجاري الواقع في مديرية المنصورة فهذا المشروع لا ننكر بأنه مشروع استراتيجي يحدم أبناء المشاكل ليس مع الدولة وإنما مع المواطن نفسه واختتم حديثه قائلاً: نوصي بضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة المنطقة بشكل عام إلا انه صادف صدور بعض الأمور غير مطابقة اللازمة من اجل إعادة الموقع إلى أصله وفقاً للترخيص المصروف والذي للقانون وخصوصاً في البناء أو الإضافات الخلفية والأمامية للمبنى رخص عمل مظلات فقط واقية من الشمس وليس مستودعات المرحلة الأولى والثانية ومع الأسف الشديد نقولها بكل صراحة ما تم لا أحد يقف أمامه.. مؤكداً بأنهم سيقفون بوجه أي عمل خارج إنجازه في الجهة الخلفية من مبنى الحجاز في المرحلة الأولى حيث تم بناء بعض الإضافات كمستودعات وهذا مخالف للقانون وكذا عن القانون سواءً أكان من المستثمر أو من المواطن، بالنسبة لإجراءات المستثمر للحجازمول فهي سليمة وقانونية %100 ولكن الناس في للتخطيط الحضري علماً بأنه تم صرف ترخيص له تقريبا في شهر (9) لعام 2013م من قبل مكتب الأشغال في المديرية من أجل بناء بعض الأحيان يتفاعلون مع الشيء بعكس ما يرونه ومعرفة ما هي متراً للمرحلتين، وأثناء تأكدنا من الموضوع وأيضاً عن التراخيص

المرخصة له والواقع المنفذ في المديرية اتضح لنا أن الأعمال المنفذة

مخالفة للقانون ونحن لا نرضى بها... وقد وجهنا مدير المنطقة في

. ذلك الوقت القيام بإزالة هذه المخالفة حيث كان هذا بالتنسيق مع

الحهات المختصة في المديرية إلا أن الموضوع واجه صعوبة كبيرة في إزالة

المخالفة حيث تم إنشاء المكان بأسرع مما نتوقعه بمخالفة للقانون مع

عملية بناء خرسانات مسلحة للأساسات، وتم في حينها إشعار مدير

عام المديرية بهذه المخالفة وضرورة إزالتها وإلى وقتنا هذا لم تتم

إزالتها ومازالت الأعمال تنفذ مع وجود الكثير من الشكاوى في المديرية

ولا ننكر الجهود المبذولة من قبل مكتب الأشغال بالمديرية في متابعة

الموضوع، وأيضا متابعة توقيفه لكن كما يقال "كأنك يا بو زيد ما غزيت"

مع الأسف الشديد خصوصاً في الوقت الراهن تم طلب الملف كاملاً من

الأخوة في مركز الحجاز مول للمرحلتين واتضح بالفعل أن طول المبنى

(20X 80) متراً لكل مرحلة يفصل بينهما شارع بعرض حوالي (16)

متراً مكونين من ثلاثة ادوار تمت فيه استحداث في المرحلة الثانية

قانونية من الداخل وخاصة أنها في حرّم المبنى من خلال إزالة بعض

القواطع وإعطاء المبنى شكلاً جمالياً وحضرياً يتقبله الزائر في نفس

والأمامي يرفضها مكتّب الأشغال في المديرية وكذا بالمحافظة كونها

تشجع على انتشار أعمال العشوائية للمخالفين بشكل عام ونحن

بدورنا ننصح كافة الأخوان القائمين في مركز الحجاز مول وخاصة

المسئول العام أن هذه الأعمال لا نسمح بها ولا أيضاً في استمرارها.

كما نوصى مدير المديرية بمتابعة الموضوع وإزالة أي مخالفات قد

وقال: إنهم يشجعون عمل الإضافات والتعديلات ولكن بطرقها

القانونية وإذا حدث أي إضافات أو تعديلات نحن بمكاتب الأشغال

ما يحصل في الشوارع وفي المناطق الخدمية وكذلك مواقف السيارات

فهي منافع عامة لكافة الناس جميعاً فلابد من أن نقوم بتشجيعها

وأيضاً نحافظ عليها وكذا نقوم بصيانتها وترميمها بشكل دائم، ونتيجة

تشجع المباني المجاورة للعمل بما تم العمل به في مركز الحجاز مول.

الوقت مع سفلتة بعض المناطق في الجهة الأمامية للمديرية كاملة.

وهو يبني في حقه القانوني. وأضاف أمين عام مديرية المنصورة قائلا: مشكلة الصرف الصحي ليست مشكلتنا بل مشكلة من صرف الأرضية التي تبلغ مساحتها (40 في 80) متراً والتي جاءت فوق الانبوب الرئيسي للمجاري فهي مسؤولية الجهة التي قامت بصرف الأرضية للمستثمر منذ البداية والتي كان من المفروض أن تتأكد من عدم وجود خدمات تحتها مثل 'خطوط الكهرباء والهواتف وغرف تفتيش للصرف الصحي وأيضا

وعندما توجهنا للأخ أحمد صالح الحيدري أمين عام مديرية المنصورة بهذا السؤال عنّ ما هو دوركم في حالة معرفتكم بوجود أنبوب الإجراءات التي تتخذونها ضد من يقوم بذلك؟ فأجاب قائلاً: نحن هم مسؤولو "الصرف الصحي" لأنهم لا يخضعون المكتبنا مباشرة قمنا بصرف ترخيص له بالنسبة للخلفية التي توجد عليها القوائم ويضيف: تم الجلوس مع الأهالي حيث كان احتجاجهم على مكانِ رغم أن المولدات لا تصدر أي إزعاج وإنها من النوع الكاتم وخرجنا معهم بحيث يتم نقله إلى جهة أخرى من الحي في مكان لا يكون منه ضرر

عندما تم صرف المساحة بشكل كبير جداً وبدورنا لا نقدر أن نمنع هذا الاستحداث، وإنما كانت خط رئيسي للمجاري باعتباركم مجلساً محلياً في المديرية؟ وما ه وأكمل المهندس وليد الصراري قائلاً: بالنسبة لعملية الإضافات عرفنا بهذا عندُما تم صرف المساحة للمستثمر ومن يتحمل المسئولية وأيضاً التعديلات التي تمت خارج إطار الشارع من الجانب الخلفي فعندما يعملون على صرف ترخيص ربط شبكة أو مجاري من المفترض أن يستعينوا بمكتب المديرية فمشكلة المجارى تقع مسئوليتها أصحاب المجاري الذين هم مكلفون بحل هذه المشكلة، ولكن ما يـ هو عكس ذلك ونحن لا نعرف أين تكون خطوط المجاري.. علماً بأننا وقد صرفت على أساس أن يعمل بها هناجر ثابتة وليس بناء مسلحاً وضع المولد في الجهة المحاذية لهم بدرجة رئيسية هذا ولد لديهم إزع العامة في المديريات نشجع أي إضافات قد تحدث في إطار المباني، وإنما

تأكدنا من الموضوع وأيضاً عن التراخيص المرخصة له والواقع المنفذ في المديرية اتضح لنا أن الأعمال المنفذة مخالفة للقانون ونحن لا نرضى بها... وقد وجهنا مدير المنطقة في ذلك الوقت القيام بإزالة هذه المخالفة حيث كان هذا بالتنسيق مع الجهات المختصة في المديرية إلا أن الموضوع واجه صعوبة كبيرة في إزالة المخالفة حيث تم إنشاء المكان بأسرع مما نتوقعه بمخالفة للقانون مع عملية بناء خرسانات مسلحة للأساسات، وتم في حينها إشعار مدير عام المديرية الأعمال تنفذ مع وجود الكثير من الشكاوي في المديرية ولا ننكر مول التي تبلغ مساحتها (40 في 80 (متراً والأهالي يظنون بأنها الجهود المبذولة من قبل مكتب الأشغال بالمديرية في متابعة الموضوع، (20 في 80) متراً.. كما توجد هناك مساحة تبلغ حوالي(13) متراً لم وأنضاً متابعة توقيفه لكن كما يقال "كأنك يا بو زيد ما غزيت" مع يستغلها بعد فهي من الملكية المصروفة له من أراضي الدولة وعقاراتها لأسف الشديد خصوصاً في الوقت الراهن تم طلب الملف كاملاً من الأخوة في مركز الحجاز مول للمرحلتين واتضح بالفعل أن طول المبنى (20X 80) متراً لكل مرحلة يفصل بينهما شارع بعرض حوالي (16) متراً مكونين من ثلاثة ادوار تمت فيه استحداث في المرحلة الثانية بشكل كبير جداً وبدورنا لا نقدر أن نمنع هذا الاستحداث، وإنما كانت قانونية من الداخل وخاصة أنها في حرم المبني من خلال إزالة بعض القواطع وإعطاء المبنى شكلاً جمَّالياً وحضرياً يتقبله الزائر في نفس الوقت مع سفلتة بعض المناطق في الجهة الأمامية وأكمِل المهندس وليد الصراري قائلاً: بالنسبة لعملية الإضافات وأيضاً التعديلات التي تمت خارج إطار الشارع من الجانب الخلفي والأمامي يرفضها مكتب الأشغال في المديرية وكذا بالمحافظة كونها تشجع على انتشار أعمال العشوائية للمخالفين بشكل عام ونحن بدورنا ننصح كافة الأخوان القائمين في مركز الحجاز مول وخاصة

بخمس نقاط ستتعمم على الجميع أولاها أن يتم تغيير مكان المولد ولا ضرار، وأيضاً سيتم توفير حماية خاصة للحجاز مول والتي ستكون

كما نوصي مدير المديرية بمتابعة الموضوع وإزالـة أي مخالفات قد تشجع المباني المجاورة للعمل بما تم العمل به في مركز الحجاز مول. وقال: إنهم يشجعون عمل الإضافات والتعديلات ولكن بطرقها القانونية وإذا حدث أي إضافات أو تعديلات نحن بمكاتب الأشغال العامة في المديريات نشجع أي إضافات قد تحدث في إطار المباني، وإنما ما يحصل في الشوارع وفي المناطق الخدمية وكذلك مواقف السيارات فهي منافع عامة لكافة الناس جميعاً فلابد من أن نقوم بتشجيعها وأيضا نحافظ عليها وكذا نقوم بصيانتها وترميمها بشكل دائم، ونتيجة الفوضى والمشاكل التي عانت منها مديرية المنصورة، وأيضا ً غياب الأمن قد شجعت بعض الناس لارتكاب المخالفات القانونية ونحث الجميع على ضرورة إزالة الأعمال المخالفة للقانون من اجل تجنب العديد من المشاكل ليس مع الدولة وإنما مع المواطن

واختتم حديثه قائلاً: نوصي بضرورة اتخاذِ الإجراءات السريعة اللازمة من اجل إعادة الموقع إلى أصله وفقاً للترخيص المصروف

المسئول العام أن هذه الأعمال لا نسمح بها ولا أيضاً في استمرارها..

كما سيتم التحقيق في قضية الأشخاص الذين تم حبسهم من قبل

الشرطة دون أي ذنب، وأيضاً سيكون هناك التزام من قبل المواطنين

بألا يتسببوا في أية إشكالية أو عرقلة أو إساءة لعمل المركز وأن يكونوا

متعاونين معه، وأخيراً في حالة احتياج المركز للعمالة ستكون الأولوية

غيرمطابقة للقانون

ونختم هذا التحقيق بحديث مع المهندس وليد منصور عثمان الصراري نائب مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة عدن الذي قال: في البداية نشكر الصحيفة على متابعتها

ن وبالنسبة لموضوع المرحلة الأولى والثانية لمركز الحجاز مول

تجاري الواقع في مديرية المنصورة فهذا المشروع لا ننكر بأنه

الإضافات الخلفية والأمامية للمبنى المرحلة الأولى والثانية ومع

الأسف الشديد نقولها بكل صراحة ما تم إنجازه في الجهة الخلفية من مبنى الحجاز في المرحلة الأولى حيث تم بناء بعض الإضافات

كمستودعات وهذا مخالف للقانون وكذا للتخطيط الحضري علماً

بأنه تم صرف ترخيص له تقريباً في شهر (9) لعام 2013م من قبل

مكتب الأشغال في المديرية من أجل بناء مظلات فقط في الجهة

الخلفية بطول المبنى كامِلاً أي بعرض(80) متراً للمرحلتين، وأثناء

لأبناء الحي هذا سيكون بمحضر رسمي بحضور الطرفين.

